# وزير البيئة ناظم الخوري: الوزارة في ورشة مستمرة وانا من دعاة تطبيق سياسة الناطور لحماية الاحراج وتلافي الحرائق

حاورته رولى راشد

**حمل برنامج عمل وزارة البيئة في حكومة "كلنا للوطن...كلنا للعمل" شعار: "البيئة السياسية في خدمة السياسة البيئية". والبيئة السياسية هي وزارة بيئة قوية، واضحة، عادلة، متعددة الشركاء ومثقفة من خلال تفعيل وترسيخ دورها.**

**اما خدمة السياسة البيئية فتكون من خلال التشدد في الحفاظ على ثروات لبنان الطبيعية وادارة المخاطر البيئية وقاية وعلاجاً.**

**ويقول وزير البيئة ناظم الخوري اننا اليوم في ورشة بيئية مستمرة. وقد انجزت وزارته ما لم تنجزه الوزارات البيئية السابقة، ربما بسبب الظروف التي لم تساعدها. وفي هذا الاطار، تم وضع الاطار القانوني المناسب اي القوانين والمراسيم اللازمة لانشاء المؤسسات والمجالس الضرورية لادارة قطاع البيئة من جهة، ولتنظيم الانشطة البشرية من حيث اثرها على البيئة الى جانب تعزيز القدرات البشرية للتواصل مع المواطنين. وهنا تم تثبيت ٢٣ متعاقداً عملوا مع الوزارة منذ ١٥سنة .**

**ويرى انه اصبح هناك وعي بيئي اليوم اكثر خصوصاً عند الشباب، لان ثمة ادراك بان نوعية الحياة تكون افضل مع تحسّن الوضع البيئي.**

**ويؤكد الوزير الخوري على اهمية معالجة ملف النفايات سيما الخطرة منها. كما ان هناك مسؤولية كبيرة تقع على عاتق المستشفيات بهذا الشأن.**

**وفي موضوع حماية الاحراج وتلافي الحرائق يقول: انا شخصياً من دعاة تطبيق سياسة الناطور منذ تسلمي وزارة البيئة. ويعتبر انه لايمكن فرض شروط بيئية على المؤسسات الصناعية دون تأمين المساعدة المالية او التسهيل المالي لكي تقوم بدورها بهذه الالتزامات البيئية. بمعنى آخر ستتحّسن نوعية الصناعة ويسهل تسويقها اذا كانت خاضعة لشروط بيئية معترف بها خصوصاً وان الصناعة اللبنانية هي مميزة.**

**اما في ما يتعلق بموازنة الوزارة فقال انها اكثر من مجحفة لابل رمزية وهي ١٢مليار ليرة. ووزارة البيئة بدأت تفرض نفسها بما يجعل سائر الوزارات بحاجة اليها.**

**هذه المواقف سجلتها "الصحة والانسان" للوزير ناظم الخوري خلال اللقاء القصير به في الوزارة وفق الحوار الآتي:**

**س - ملف البيئة كبير ومعقد.وفي المواضيع البيئية لا نعرف من اين نبدأ واين ننتهي معها. ولقد ذكرتم ان الحكومة الحالية اعطت الموضوع البيئي الاولوية وانجزت ما لم تنجزه اي حكومة من قبل. برأيك ما هي ابرز الملفات البيئية التي تعالجون اليوم؟**

ج- لا استطيع تعداد الملفات البيئية. فكل ما هو حولنا له علاقة بالبيئة حتى الهواء، حياتنا اليومية، نشاطاتنا...كل دورة الحياة مرتبطة بالبيئة مباشرة. وفي لبنان عندنا اهمال متراكم على صعيد البيئة سواء على الصعيد الرسمي وعلى الصعيد الخاص الشعبي. بمعنى آخر المواطن ايضاً مسؤول عن الانهيار البيئي الحاصل الى جانب مسؤولية الحكومات الرسمية والدولة. واليوم ثمة ورشة بيئية في لبنان. وقد لاحظت منذ تسلمي وزارة البيئة انه اصبح هناك وعي بيئي اكثر خصوصاً عند الشباب. فجيل الشباب اصبح عنده اهتمام بالموضوع البيئي اكثر من قبل. وبعض المدارس اخذ يعطي هذا الموضوع الحيز الاكبر من نشاطه. في الواقع بدأ هؤلاء يدركون نوعية الحياة الافضل مع تحسن الوضع البيئي. فالبيئة هي نوعية حياة.

اما بالنسبة للملفات البيئية فكلها هامة وجميعها متداخلة مع بعضها البعض. طبعاً النفايات تعتبر من الملفات الحساسة والاساسية الى جانب نوعية الهواء، التلوث الصناعي والتلوث الناتج عن كل من السيارات، الشواطئ، والصرف الصحي علما ان هذا الاخير ليس من اختصاص وزارة البيئة. عندما استلمنا الوزارة سعينا الى السير بعدة مشاريع. هذا لا يعني ابداً ان الوزراء الذين سبقونا قد تخاذلوا بل على العكس كل واحد منهم سعى في حقل معين لتطوير وزارة البيئة. ومن الممكن ان تكون الظروف قد ساعدتنا نحن لكي تتمكن هذه الحكومة من انجاز ما لم تنجزه سابقاتها.

**س – ما هي ابرز الانجازات التي حققتها وزارتكم في كل النواحي التشريعية – القانونية والتنفيذية؟**

ج- هناك ٤ مشاريع قوانين مكملة لقانون حماية البيئة (القانون ٢٠٠٢/٤٤٤) وافق عليها مجلس الوزراء واصبحت في مجلس النواب وهي:

١- مشروع قانون انشاء نيابة عامة بيئية (مرسوم الاحالة الى مجلس النواب رقم ٧٨٤١ تاريخ ٢٠١٢/٣/٢٣) هدفه تطوير تطبيق القوانين والانظمة البيئية خصوصا في ظل الحجم الهائل للجرائم البيئية... فلدى اقرار هذا القانون يصبح للبيئة نيابة عامة مستقلة ما يسهل متابعة الاخبارات ذات الطابع البيئي تطبيقا للمادة العاشرة من القانون ٢٠٠٥/٦٩٠ التي نصت على ان «حماية البيئة من الاضرار ومن اشكال التلوث كافة وهي تتعلق بالنظام العام.»

٢- مشروع قانون خاص بالمحميات الطبيعية (مرسوم الاحالة الى مجلس النواب رقم ٨٠٤٥ تاريخ ٢٠١٢/٤/٢٥): هدفه تحديد اطار قانوني عام لإنشاء المحميات الطبيعية في لبنان بما فيها الآلية لإعلان محمية طبيعية، لاسيما على املاك خاصة، الى جانب هيكلية ادارية ومالية واضحة تعطي استقلال مالي واداري للجان المحميات الطبيعية لضمان حسن سير العمل فيها. فمن شأن هذا القانون تسهيل حماية المناطق التي تستدعي

حماية، وبالتالي المساهمة في المحافظة على ارث لبنان الطبيعي.
٣- مشروع قانون الادارة المتكاملة للنفايات الصلبة (مرسوم الإحالة الى مجلس النواب رقم ٨٠٠٣ تاريخ ٢٠١٢/٤/٢٣): هدفه تنظيم عملية ادارة النفايات الصلبة في لبنان، الخطرة منها وغير الخطرة، بما فيه عملية التمويل واسترداد الكلفة، خصوصاً في ظل التحديات المتعددة التي يواجهها هذا القطاع بما فيه الخطط الطارئة والحلول القصيرة الامد التي سادت لحينه. ومن شأن هذا القانون تأمين ادارة افضل لقطاع النفايات الصلبة في لبنان وبالتالي تقليص الآثار السلبية الناجّة عنه على البيئة والصحة العامة.
٤- مشروع قانون حماية نوعية الهواء (مرسوم الإحالة الى مجلس النواب رقم ٨٠٧٥ تاريخ ٢٠١٢/٥/٥) وهو يهدف الى حماية نوعية الهواء المحيط من خلال ادراك تلوث الهواء المحيط الناجّ عن النشاط البشري، ورصده، وتقييمه، والوقاية منه، وضبطه ومراقبته خصوصا ان الكلفة الاقتصادية لتلوث الهواء تصل الى ١،٠٢٪ من الناجّ المحلي، وفق تقرير البنك الدولي حول الكلفة الاقتصادية للتدهور البيئي (٢٠٠٤).

الى جانب هذه المشاريع هناك مراسيم تطبيقية لقانون حماية البيئة (القانون ٢٠٠٢/٤٤٤) ومنها:
١- مرسوم تأليف المجلس الوطني للبيئة وتحديد مهامه وتنظيمه (رقم ٨١٥٧ تاريخ ٢٠١٢/٥/١٨) وهو يضمّ ١٤ عضواً بين القطاعين العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني، ما من شأنه تفعيل مبدئي للمشاركة والتعاون وبالتالي تحسين رسم السياسات والاستراتيجيات البيئية وتطبيقها.
٢- مرسوم اصول تقييم الأثر البيئي (رقم ٨٦٣٣ تاريخ ٢٠١٢/٨/٧) الذي من شأنه تأمين حماية البيئة من خلال الوقاية، اي من خلال اخضاع المشاريع الانشائية، قبل الترخيص لها من قبل الجهات المختصة، الى دراسة تحدّد آثارها المحتملة على البيئة والتدابير التخفيفية اللازمة.
٣- مرسوم التقييم البيئي الاستراتيجي لمشاريع السياسات والخطط والبرامج في القطاع العام (رقم ٨٢١٣ تاريخ ٢٠١٢/٥/٢٤) الذي يساوي سابقه ولكن بالنسبة لمشاريع السياسات والخطط والبرامج.
٤- مرسوم الالتزام البيئي للمنشآت (رقم ٨٤٧١ تاريخ ٢٠١٢/٧/٤) الذي ينظر الى المؤسسات المصنّفة القائمة لجهة تسهيل التزامها بالمعايير البيئية.

ونحن اليوم في طور ايجاد التمويل لهذه المنشآت ولا سيما الصناعية منها من البنك الدولي. وهناك اجتماع قريب في واشنطن بهذا الشأن سأشارك فيه على امل الحصول من الهيئات المانحة على مبلغ ٣٥مليون دولار كقروض ميسّرة للمؤسسات التي ستلتزم بيئياً على ان تعيدها بدورها الى الوزارة. ونحن اليوم لا نستطيع فرض شروط بيئية على المؤسسات دون تأمين المساعدة المالية او التسهيل المالي لكي تقوم بدورها بهذه الالتزامات. بمعنى آخر ستتحّسن نوعية الصناعة ويسهل تسويقها اذا كانت خاضعة لشروط بيئية معترف بها خصوصاً وان الصناعة اللبنانية هي مميزة.

## ملف النفايات والالتزام بالشروط البيئية

**س - هل ان خطة معالجة النفايات الخطرة والمعروفة بالطبية السامة هي من ضمن خطة شاملة لمعالجة مشكلة النفايات ام هناك تصوّر خاص؟**

ج- ملف النفايات الطبية هو من ابرز الملفات. وقد تم الاتفاق مع كل من نقابة مستوردي الادوية ووزارة الصحة العامة من اجل التخلّص من الادوية المنتهية مدتها في معامل وافران شركة الترابة اللبنانية عن طريق حرقها. بالتأكيد هناك مسؤولية كبيرة تقع على عاتق المستشفيات في موضوع النفايات السامة الذي لم تتم معالجته منذ سنوات عدة. ونحن اليوم نضغط على المستشفيات من اجل التعاون.

ونشدد على اهمية تجاوب المؤسسات والمواطنين. فالوزارة لا يمكن ان تحّل مكان اي فريق. وبكل صدق وبساطة من الهام معالجة مسألة النفايات الطبية والالتزام بالشروط البيئية.

**س - تم تشكيل لجنة وزارية لاعادة النظر في المخطط العام التوجيهي للمقالع وكلفت وزارة البيئة بوضع الخطوات العملية من اجل طرح مشروع جديد لقضية المقالع والكسارات.**
**اين اصبح هذا المشروع؟**

ج- في وزارة البيئة هناك مجالس معتمدة كالمجلس الوطني للمقالع والكسارات. ولقد رفعنا الدراسة التي تم اعدادها وتبنتها اللجنة الوزارية. وكان هناك خياران. وقررت اللجنة اعتماد احدهماوعندما يقرّ من قبل مجلس الوزراء يصبح نافذاً وعلى اساسه تعطى التراخيص. وهناك مفهوم خاطئ سائد عند الرأي العام الا وهو ان وزارة البيئة هي الجهة التي تعطي الترخيص للمقالع والكسارات. وهذا ليس صحيحاً. وزارة البيئة تعطي رأيها البيئي في الموضوع اي اذا كانت الشروط البيئية متوفرة، وذلك بناء على الملف المرفوع اليها من قبل المحافظين في وزارة الداخلية.

**س - بعد تكاثر مسلسل الحرائق في لبنان في السنوات الاخيرة وتراجع المساحات الخضراء، عملت وزارة البيئة على مشروع خاص لحماية الغابات وتلافي الحرائق. ما هي الاستراتيجية الوطنية لادارة حرائق الغابات؟**

ج- في موضوع الحرائق هناك تنسيق مع كل من وزارة الزراعة، الدفاع المدني،الجيش والبلديات.

وفي هذا المجال، هناك سلسلة خطوات قامت بها وزارة البيئة. ولكننا نعوّل كثيراً على دور البلديات، سيما في القرى، القرى النائية. وانا شخصياً من دعاة تطبيق سياسة الناطور منذ تسلمي وزارة البيئة. من قبل كان في لبنان مساحات خضراء اكثر من اليوم ولم تكن تشهد

الحرائق. والسبب انه في كل قرية كان هناك الناطور. وهذا الناطور هو من اهل القرية، بمعنى آخر انه افضل من حافظ على ملكه وملك غيره من اهله واصحابه.

فالتّنوع الديموغرافي الذي حصل اليوم في لبنان، واهمال السلطات المحلية دفع باللجوء الى الدولة كلما اندلع اي حريق. لاشك ان الدولة امكانياتها ضعيفة اذا اردنا الاستعانة بها ويجب العمل على جعلها قوية من جهة، لكن يجب الحؤول دون حدوث الحرائق عن طريق تعيين افراد تراقب من جهة اخرى. وهذا ليس مكلفاً وانما يساعد كثيراً في المحافظة على الثروة الحرجية وعلى الاخلاق وبمنع استعمال الاحراج وبالتالي يخفّف من الجرائم. هذا الحل هو بسيط، غير مكلف ومنتج في آن معاً.

## تعزيز القدرات البشرية

**س - هل ان الموازنة المخصصة لوزارة البيئة كافية لتمكينها من تنفيذ المشاريع والبرامج خصوصاً ان هناك الكثير منها تقوم بتمويله الجهات المانحة؟**

ج- في الواقع موازنة وزارة البيئة هي اكثر من مجحفة، بل هي رمزية. ولكن اليوم وزارة البيئة تفرض نفسها. وهناك ورشة عمل مستمرة فيها منذ تسلمت مهامي، انا اتكلم بعد الانجاز لان هذه الانجازات ستكون ملك للبنانيين. وهنا اذكر اننا عملنا على موضوعين اساسيين في الوزارة:

اولاً: تعزيز القدرات البشرية للتواصل مع المواطنين. وهنا تم تثبيت ٢٣ متعاقداً عملوا مع الوزارة منذ ١٢ سنة وذلك بعد اتمام المراسيم القانونية اللازمة. وأشير الى انه منذ ١٥ سنة لم يكن في وزارة البيئة رؤساء دوائر ومصالح . اما اليوم فقد تم تعيين ٥ رؤساء مصالح بالاصالة الى جانب ١٤ موظفاً من الفئة الثالثة.

ثانياً: تم وضع الاطار القانوني المناسب اي القوانين والمراسيم اللازمة لانشاء المؤسسات والمجالس الضرورية لادارة قطاع البيئة من جهة، ولتنظيم الانشطة البشرية من حيث اثرها على البيئة من جهة اخرى. وسبق وذكرت ٤ مشاريع عملت من اجل ان تأخذ طريق التنفيذ. ولا اعتقد ان المجلس النيابي سيؤخرها لانها قوانين مطبقة في كل بلدان العالم.

اما بالنسبة للتمويل فهناك دعم مقدم من قبل بعض الدول المانحة والهيئات الدولية التي تمول بعض المشاريع. كما ان الوزارة اصبحت تفرض نفسها وشروطهاعلى باقي الوزارات. اذا اصبحت باقي الوزارات بحاجة اليها.

وفي ما خصّ الموازنة المخصصة للبيئة فهي ١٢ مليار ليرة . انا لم اطلب اكثر خصوصا اننا امام موازنة تقشف ولاامكانية للحصول على اكثر.

**س - سؤال اخير:في اي مرتبة يمكنكم كوزارة بيئية وضع لبنان اقليمياً على صعيد التلوث البيئي؟**

ج- بالتأكيد في الأخير. وهناك اجتماعات قريبة حول تلوّث مياه بحيرة القرعون ونهر الليطاني سأشارك بها للبحث في الموضوع.

تصوير بشارة الشايب